

أثر قروض التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتطبيق على
شركة (مداركو) لسحب وتلوين الألمنيوم في المملكة العربية السعودية

The impact of financing loans on the development of SMEs by
applying on the (Madarco) Aluminum Extrusion & powder
Coating Co. in Saudi Arabia

الطالبة: نوال عبد الله العمري

بحث التخرج - 1

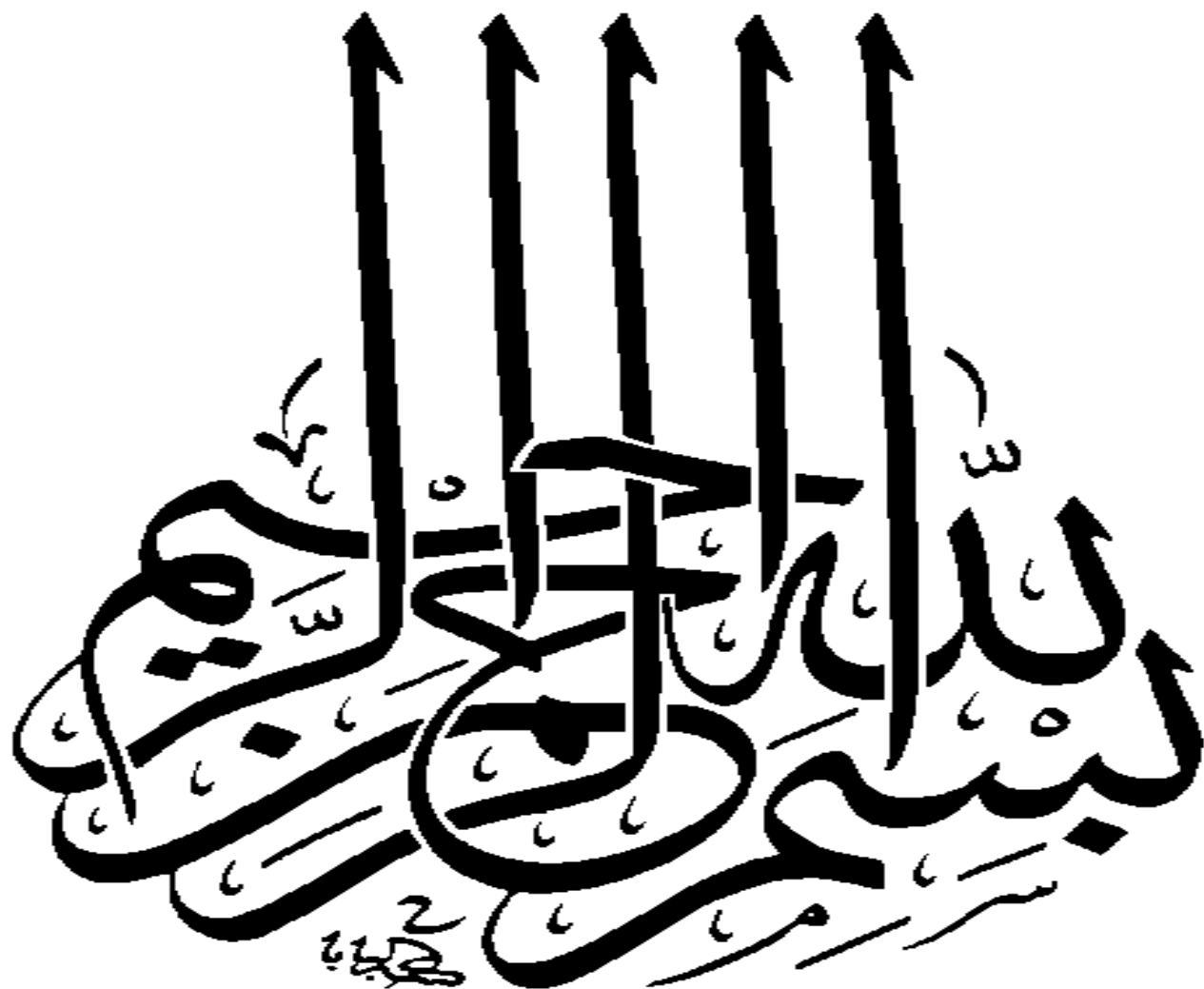
كلية الريادة والابتكار - جامعة ميدأوشن

إشراف

د. أحمد راجح

د. آية محمد

الفصل الدراسي الأول - 2024



المحتويات

3	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
3	1- المقدمة:
4	2- مشكلة البحث:
5	3- أسئلة البحث:
5	4- أهداف البحث:
5	5- فرضيات البحث:
6	6- نموذج البحث:
6	7- منهجية البحث وخطواته:
7	الفصل الثاني: "الدراسات السابقة"
7	1- دراسات عربية:
10	2- دراسات أجنبية:
11	3- التعقيب على الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها:
12	الفصل الثالث: الإطار النظري
12	1- تعريف التمويل وأهميته:
12	2- أنواع التمويل:
13	3- مصادر التمويل:
13	4- مفهوم القروض وأهميتها:
14	5- أهمية القروض:
14	6- خصائص القروض:
15	7- مصادر القروض:
15	8- أنواع القروض البنكية:
17	9- قروض تمويل الاستثمارات:
18	10- أهداف العملية الإقراضية:
18	11- لاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض:

12	أهمية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة :	20
	الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	22
1	مكان تطبيق الدراسة شركة (مداركو) لسحب وتلوين الألمنيوم:	22
2	مجتمع الدراسة وعينتها:	22
3	أداة الدراسة:	22
4	التحقق من ثبات نتائج الاستبيان:	23
	الفصل الخامس: نتائج الدراسة ومناقشتها	24
	المقترحات والتوصيات:	30
	ملخص البحث:	31
	المراجع:	32
	الملاحق (الاستبيان)	36

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1- المقدمة:

شهد دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية تنامياً ملحوظاً بحلول عقد السبعينيات من القرن الماضي في الدول المتقدمة والنامية، نتيجة عدد من التحولات العالمية البارزة التي كان من شأنها إحداث تغيير في هيكل إنتاج السلع والخدمات باتجاه المزيد من الاعتماد على مدخلات الإنتاج التي توفرها هذه المشروعات، وهو ما عزز من دورها الاقتصادي كحلقة رئيسة في شبكات الإمداد العالمية، تتمثل أبرز هذه التحولات في ظهور أساليب إنتاج جديدة أقل كلفة، وأكثر مرونة نتيجة الاتجاه نحو عولمة أسواق العمل والمنتجات، وانتشار أساليب تعميد الأعمال من المشروعات الكبيرة إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كذلك ساهم ارتفاع عدد الشباب الباحثين عن عمل في الكثير من دول العالم وظهور ثقافة ريادة الأعمال في دعم التوجه نحو تأسيس عدد كبير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة. أثبتت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أعقاب تلك الفترة قدرة كبيرة على الابتكار والتنافسية وخفض تكاليف الإنتاج ومرونة وكفاءة أكبر في التعامل مع ظروف الأسواق مقارنة بالمشروعات الكبيرة، وفي استخدام مدخلات الإنتاج المحلية، وهو ما جعلها تلعب دوراً مهماً في سلاسل الإمداد العالمية لكبرى الشركات العالمية ودوراً بارزاً في الإنتاج والتوظيف في الكثير من دول العالم (هبة et al ، 2019) وبالتالي أصبحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة محور السياسات الاقتصادية بهدف خفض معدلات البطالة؛ وتزداد أهمية هذه المشروعات في البلدان النامية نظراً لدورها المتزايد في النمو الاقتصادي، وصعوبة تنفيذ مشروعات كبيرة كما هو الحال في البلدان المتقدمة، إذ تجد حكومات البلدان النامية في هذه المشروعات فرصاً لتوفير العمالة وتحسين مستوى المعيشة، وتوفير الاستثمارات وتحريك عجلة الإنتاج، إذ تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة قاطرة رئيسة لدفع التنمية الاقتصادية نظراً لدورها في توفير فرص العمل بكلفة استثمارية أقل من المشروعات الكبيرة، وتكاملها في سلاسل إنتاج السلع والخدمات مع المشروعات الكبيرة بما يساعد على تنوع هيكل الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين مستويات الدخل الفردي، وهو ما جعل العديد من اقتصادات السوق الناشئة والدول النامية تعول عليها كثيراً لخفض معدلات البطالة والفقر لا سيما في المناطق الريفية والمناطق الواجهة اقتصادياً بما يساعد على التوازن في تحقيق التنمية الاقتصادية. في هذا السياق.

ويتطلب تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة توافر منظومة متكاملة من كافة أشكال الدعم المباشر وغير المباشر، الذي يتمثل في الإطار القانوني والتنظيمي الملزم من تشريعات وقوانين وإجراءات ناظمة، بالإضافة إلى وسائل الدعم المادية والبشرية والتقنية والمالية، ترافق عمل هذه المشروعات طوال فترة دورة حياتها (حسين، 2022)، وتقوم البنوك التجارية بتمويل نسبة كبيرة من القروض التي تحتاج إليها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد بينت نتائج العديد من الدراسات السابقة أهمية التمويل في تنمية هذه المشروعات، مثل دراسة عصام وكمال الدين (2015) التي بينت وجود علاقة إحصائية بين التمويل الأصغر تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وأن سياسات التمويل الأصغر ذات اثر اجتماعي واقتصادي على الشرائح الضعيفة، كما بينت دراسة هبة et al (2019) أن تحديات التمويل واحدة من أهم التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مما يحد من قدرتها على دفع عجلة النمو الاقتصادي، كما بينت دراسة علاء الدين (2023) أن قروض التمويل تسهم بدرجة كبيرة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهذا الإسهام يبدأ من مرحلة انطلاق المشروع وتطوره وتنميته بما يحقق له نمو مستدام.

وقد حظي تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة باهتمام خاص في المملكة العربية السعودية، فقدمت لها كل سبل الدعم نظراً لزيادة أهميتها في تحقيق رؤية المملكة 2030، إذ تم تأسيس الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، لتمثل الحكومة السعودية في تقديم الدعم لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما يتم تمويل تلك المشروعات من قبل جهات عديدة أخرى مثل المصارف وصناديق التنمية، وعلى الرغم من أهمية دراسة عوامل نجاح تلك المشروعات، يلاحظ قلة الدراسات السابقة التي تناولت أثر قروض التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على صعيد المملكة. علماً أن تصنيف المنشأة بحسب عدد موظفيها بدوام كامل أو إيراداتها وفقاً للتعريف الوارد في المادة الرابعة من القواعد التنظيمية لقياس حجم المنشأة الصادرة عن الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويكون الاعتبار للقيمة الأكبر بينهما وفقاً لما يلي:

- منشأة متناهية الصغر: وهي التي يكون عدد موظفيها بدوام كامل من 1 إلى 5 أشخاص، أو أن تكون إيراداتها من صفر إلى ثلاثة ملايين ريال سعودي.
- منشأة صغيرة: وهي التي يكون عدد موظفيها بدوام كامل من 6 إلى 49 شخصاً، أو أن تكون إيراداتها من ثلاثة ملايين إلى أربعين مليون ريال سعودي.
- منشأة متوسطة: وهي التي يكون عدد موظفيها بدوام كامل من 50 إلى 249 شخصاً، أو أن تكون إيراداتها من أربعين مليوناً إلى مائتي مليون ريال سعودي.

وقد بينت نتائج دراسة فراس (2023) أنه من التحديات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية أن المبالغ المقدمة من قبل مؤسسات التمويل غير كافية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن قيام هذه المؤسسات الممولة بالتشدد في طلب الضمانات، وارتفاع معدلات فائدة القروض. ومن هنا تبرز الحاجة لدراسة أثر التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لما يمكن أن تقدمه هذه الدراسة من نتائج تعود بالفائدة على كل من أصحاب تلك المشروعات، والعاملين فيها، والمستفيدين من الخدمات التي تقدمها، ما ينعكس بشكل مباشر وغير مباشر على النمو الاقتصادي.

2- مشكلة البحث:

نالت المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهتماماً ملحوظاً من الجهات الرسمية والخاصة في الآونة الأخيرة نتيجة الدور الذي تقوم به في التخفيف من معدلات البطالة، وتحويل الشباب إلى رواد أعمال، وتوفير السلع والخدمات، وتنشيط مختلف القطاعات، ودعم الاقتصاد الوطني وتنميته، ويعد التمويل أكبر التحديات التي يواجهها أصحاب تلك المشروعات، وعلى الرغم من أهمية هذا التحدي، فإنه لم ينل الاهتمام الكافي من قبل الباحثين.

وتسعى المملكة العربية السعودية إلى دعم رواد الأعمال من خلال توفير مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن تلك المشروعات لا تزال تواجه العديد من التحديات، لاسيما ما يتعلق بقروض التمويل، مثل عدم كفاية القرض، أو معدل الفائدة، أو مدة القرض، فضلاً عن تحديات إدارية تتعلق بالشروط والإجراءات والضمانات اللازمة للحصول على القرض. بناء على ما سبق تتحدد مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الآتي: ما أثر قروض التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال التطبيق في شركة مداركو لسحب وتلوين الألمنيوم (بعد الحصول على قروض التمويل)؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أهمية المتغيرات المدروسة، إذ تعد تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم ركائز اقتصاديات الدول، نظراً للدور المهم الذي تسهم به في تنشئة رواد الأعمال وتوفير السلع والخدمات والمنتجات الوطنية، وتحسين مستوى المعيشة، ودعم الاقتصاد الوطني، وتُقسم أهمية البحث إلى نظرية وعملية:

- أهمية نظرية:

- تسليط الضوء على أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها بالنسبة للفرد والمجتمع والدولة.
- لفت النظر إلى ضرورة دراسة العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي يعد التمويل من أبرز تلك العوامل.

- الأهمية العملية:

- يؤمل أن تتوصل الدراسة إلى تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في أثر قروض التمويل على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم مقترحات تسهم في تعزيز نقاط القوة والاستفادة منها في معالجة نقاط الضعف .
- يؤمل أن تتوصل الدراسة إلى مقترحات تُسهم في تطوير أنظمة العمليات المصرفية المتعلقة بمنح قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

3- أسئلة البحث:

يسعى البحث إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما أثر قروض التمويل في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما أثر قروض التمويل في زيادة القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما أثر قروض التمويل في زيادة الحصة السوقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

4- أهداف البحث:

تحدد أهداف البحث بالآتي:

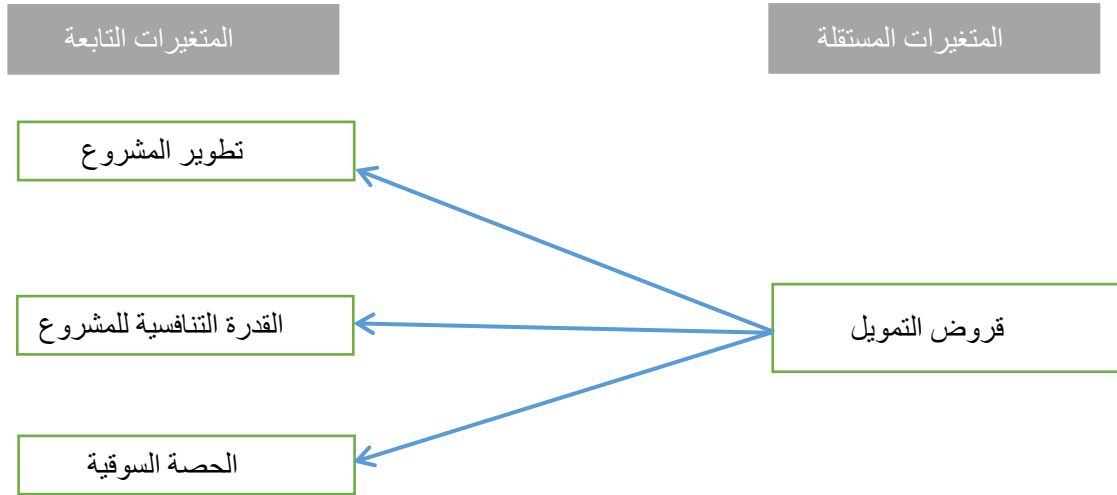
- تحديد أثر قروض التمويل في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تحديد أثر قروض التمويل في زيادة القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تحديد أثر قروض التمويل في زيادة الحصة السوقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

5- فرضيات البحث:

سيتم اختبار الفرضيات الآتية عند مستوى الدلالة الإحصائية 0.05:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقروض التمويل على تأسيس المشروع وتطويره من وجهة نظر العاملين في شركة مداركو لسحب وتلويين الألمنيوم في المملة العربية السعودية
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقروض التمويل على القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر العاملين في شركة مداركو لسحب وتلويين الألمنيوم في المملة العربية السعودية
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقروض التمويل على الحصة السوقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر العاملين في شركة مداركو لسحب وتلويين الألمنيوم في المملة العربية السعودية.

6- نموذج البحث:



7- منهجية البحث وخطواته:

سوف يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي؛ إذ يقوم هذا المنهج على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع والتعبير عنها كيفياً بوصفها وصفاً دقيقاً وتوضيح خصائصها، وكمياً بإعطائها وصفاً رقمياً من خلال جمع بيانات وتحويلها إلى أرقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها بالظواهر والمتغيرات الأخرى. وسوف يتم تطبيق هذا المنهج من خلال الخطوات الآتية:

- الاطلاع على الدراسات السابقة وتلخيصها.
- كتابة الإطار النظري للبحث.
- تصميم أداة البحث (استبيان)
- تحديد مكان تطبيق البحث

- تحديد مجتمع البحث وعينته
- تطبيق الاستبيان
- تحليل نتائج الاستبيان
- مناقشة نتائج البحث
- تقديم التوصيات والمقترحات.

الفصل الثاني: "الدراسات السابقة"

1- دراسات عربية:

- دراسة الجويغل (2013) بعنوان: دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الأردنية الصغيرة و المتوسطة الحجم : دراسة ميدانية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور البنوك الإسلامية في تمويل المشروعات الأردنية المغيرة و المتوسطة الحجم، و اتبع الباحث في هذه الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الإسلامية الأردنية وهما : البنك الإسلامي الأردني و البنك العربي الإسلامي الدولي، أما عينة الدراسة فتتكون من جميع العاملين في هذه البنوك. و قد تم التوصل إلى النتائج التالية : يوجد دور للبنوك الإسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة و متوسطة الحجم، إضافة إلى وجود فاعلية لصيغ التمويل المتبعة في تمويل المشروعات الصغيرة و متوسط الحجم، و وجود مجموعة من المعوقات التي تواجه البنوك الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة و متوسطة الحجم.

- دراسة محمد غالب (2014) بعنوان: أثر برامج التمويل على تنمية المشاريع متناهية الصغر " دراسة حالة الإغاثة الإسلامية، قطاع غزة".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أثر برامج التمويل على تنمية المشاريع متناهية الصغر، وذلك من خلال دراسة أثر برامج تمويل المشاريع الصغيرة بصيغتي المراجعة والقرض الحسن في مؤسسة الإغاثة الإسلامية على تنمية المشاريع متناهية الصغر في قطاع غزة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، حيث تم اختيار عينة مكونة من (298) مقترض، وكان من أهم نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين التمويل واستمرارية المشروعات والقدرة على المنافسة، وزيادة رأس المال، وتوفير السيولة.

- دراسة عصام عبد الوهاب وكمال الدين البشير (2015) بعنوان: دور التمويل الأصغر في تطوير المشروعات الصغيرة: تجربة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التمويل الأصغر في تطوير المشروعات الصغيرة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال تصميم استبانة وزعت لعملاء التمويل الأصغر بمصرف الادخار والتنمية الاجتماعية. تم تحليل البيانات والتي أفضت إلي أن هناك علاقة إحصائية بين التمويل الأصغر تطوير المشروعات الصغيرة، وذلك بتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وأن سياسات التمويل الأصغر في السودان ذات اثر اجتماعي واقتصادي على الشرائح الضعيفة.

- دراسة لبنى (2016) بعنوان: أساليب وصيغ التمويل الإسلامية للمشاريع المصغرة بين النظرية والتطبيق.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على هذا النوع من التمويل، باستعراض الجوانب النظرية والعملية له. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال مراجعة عدد من البحوث والدراسات السابقة ذات الصلة بصيغ التمويل الإسلامي وقد توصلت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي قادر على حل مشاكل التمويل التي تعاني منها المشاريع الصغيرة، وذلك باستخدام جملة من صيغ التمويل.

دراسة إدريس بن بخمة (2016) بعنوان: دور القروض المصرفية في تمويل المشاريع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي 2009-2011.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور القروض المصرفية في تمويل المشاريع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكان من أهم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه العديد من المشاكل الإدارية والتمويلية، كما تعتمد هذه المؤسسات بدرجة كبيرة على القروض المصرفية، ولاسيما بداية نشاطها، كما بينت الدراسة أن البنوك التجارية تتبع سياسة إقراضية حذرة تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال فرض العديد من الضمانات التي تقلل من فرص استفادتها من القروض.

- دراسة قمر المللي (2017) بعنوان: المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية والتي تعيق نموها وتطورها والتعرف على دور البنوك والمؤسسات المالية والصعوبات التي تواجهها في تمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بالاعتماد على المصادر الرسمية إضافة إلى التقارير والدوريات والمعلومات والبيانات غير المنشورة وتنفيذ مقابلات شخصية مع الجهات المقرضة والمانحة للمشروعات، وكان من أهم نتائج الدراسة أن طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل عائقاً أمام تمويلها من قبل المؤسسات المالية، وتلعب أنظمة العمليات المصرفية السائدة دوراً معيقاً في حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل.

- دراسة غفار أحمد سليمان (2018) بعنوان: صعوبات التمويل الصغير وأثره على الفئة المستهدفة دراسة ميدانية على المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير في سورية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد صعوبات التمويل الصغير التي يواجهها المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير، وأثره على الفئة المستهدفة فيما يتعمق بتحسين ظروف المعيشة، وتشجيع المبادرات الفردية وزيادة فرص العمل، اعتمد البحث على المنهج الوصفي، وتم اختيار عينة عشوائية شملت (187) مستفيد من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير، وقد توصلت الدراسة إلى أن المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير يواجهون صعوبات تمويلية عند البدء بالمشروع، حيث أن فوائد القروض مرتفعة جداً، كما أن نسبة القرض تعتبر متدنية مقارنة بحجم القرض المطلوب، كما أظهرت النتائج أن التمويل الممنوح من المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير لم يؤدي الدور المطلوب في تحسين مستوى المعيشة، وتشجيع المبادرات الفردية، وزيادة فرص العمل.

- دراسة علا السيد محمد (2018) بعنوان: التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (دراسة مقارنة بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي): التجربة المصرية.

هدفت الدراسة إلى المقارنة بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد استخدمت الدراسة بتطبيق كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي المقارن. فعلى الجانب الوصفي، عرضت الدراسة الأدبيات المتعلقة بهيكل رأس المال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحديد النظريات التي تفسر السلوك التمويلي للمشروعات بشكل عام، بهدف التركيز على

النظريات التي تتناسب مع السلوك التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى استعراض الدراسات التطبيقية التي أبرزت دور كل من القطاع المصرفي التقليدي والإسلامي في تمويل تلك المشروعات. كما استخدمت الدراسة المنهج التحليلي المقارن في تحليل الفرق بين دور البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في تمويل تلك المشروعات وتحديد الأدوات التمويلية المتاحة، لإبراز أهم العقبات التي تواجه تلك المشروعات عند اقتراضها من البنوك التقليدية. انتهت الدراسة إلى تعدد المصادر التمويلية المتاحة لهذه المشروعات، إلا أن الاعتماد عليها لا يكون بنفس الأهمية. حيث يتزايد الاعتماد على مصادر التمويل الذاتي ويقل اعتمادها على مصادر التمويل الخارجي سواء التمويل المصرفي أو التمويل من بورصة النيل للشركات الصغيرة والمتوسطة أو التمويل غير المصرفي. كما كشفت الدراسة محدودية الخدمات المصرفية الإسلامية المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما تقتصر معظم التعاملات على صيغة عقد المراجعة، ما يعكس عدم تنوع الخدمات المصرفية الإسلامية المتاحة للمشروعات.

- دراسة سعد عبد (2018) بعنوان: معوقات عمل المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة في العراق.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المعوقات والتحديات أمام المصارف الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة للنهوض بدورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال المساهمة بزيادة معدلات تشغيل الأيدي العاملة وزيادة نمو الناتج المحلي والإجمالي في العراق، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي ضرورة اعتماد أداة التمويل القائمة على المشاركة لدورها الكبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكونها تستند على مبدأ الإسلامي الغنم بالغرم أو المشاركة في الأرباح والخسائر فضلاً عن ضرورة العمل على إيجاد صيغ أو نماذج تمويلية لتمويل المشاريع الصغيرة وفق مبدأ الغنم بالغرم.

- دراسة هبة عبد المنعم وآخرون (2019) بعنوان: النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

قام بهذه الدراسة صندوق النقد العربي من خلال تطبيق استبيان في عدد من الدول العربية بهدف الوقوف على عدد من الجوانب المهمة المرتبطة بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من بينها: الدور الاقتصادي لهذه المشروعات، والأطر القانونية والتنظيمية التي تعمل في إطارها، ومدى نفاذها إلى التمويل، وطبيعة المبادرات الحكومية المتبناة لتعزيز وتقوية دور هذا القطاع، حيث تم تطبيق استبيان على عدد من الدول العربية، وكان من أهم نتائج الدراسة أن أهم التحديات التي تواجه هذه المشروعات هي تحديات النفاذ إلى التمويل واحدة من أهم التحديات التي تواجه المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مما يحد من قدرتها على دفع عجلة النمو الاقتصادي.

- دراسة فاطمة عبدالله محمد (2020) بعنوان: التمويل الإسلامي وأدوات السياسة النقدية لدعم وتشجيع المشاريع المتوسطة والصغيرة.

هدفت الدراسة إلى تحديد كيفية التوافق بين أدوات السياسة النقدية مع شروط التمويل الإسلامي لكي يشجع المشاريع المتوسطة والصغيرة الاستثمارية التي يكون الغرض منها إمكانية حل إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال نظام التمويل الإسلامي، كون هذا الأخير نظام تمويل يختلف جذرياً عن نظام التمويل التقليدي الذي تبقى الآليات والبرامج المتخذة فيه من أجل حل الإشكالية المطروحة محدودة نوعاً ما بالنظر إلى النتائج التي حققتها. وذلك بالمقارنة بين آليات السياسة النقدية في الاقتصاد الوضعي ودورها في تشجيع المشاريع التي لها صفة استثمارية. وقد توصلت الدراسة إلى أن التمويل

الإسلامي إطار شامل من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تتضمن توفير الموارد المالية لأي نشاط، أن صيغ التمويل الإسلامي تدعم بشكل كبير المشاريع المتوسطة والصغيرة.

- دراسة رفعت فتحي متولي يوسف (2020) بعنوان: التمويل الإسلامي و مساهمته في تمويل مشروعات البنية التحتية : دراسة حالة : المملكة العربية السعودية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة التمويل الإسلامي باعتباره أحد مصادر التمويل في تمويل مشروعات البنية التحتية، وتطبيق ذلك على المملكة العربية السعودية كدراسة حالة، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل بيانات واحصائيات تمويل مشروعات البنية التحتية في المملكة العربية السعودية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن البنية التحتية تعتبر من أهم مقومات تعزيز الحياة الاقتصادية، وأن التمويل الإسلامي يعتبر مصدراً مهماً لتمويل مشروعات البنية التحتية، وأن تجربة المملكة العربية السعودية في استخدام التمويل الإسلامي كأداة لتمويل مشاريع البنية التحتية أكدت نجاح هذا النوع من التمويل من خلال مساهمته الفعالة في تمويل عدد من مشروعات البنية التحتية،

- دراسة محمد غازي سليمان الحبشي (2024) بعنوان: دور التمويل الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في البنوك السعودية

يهدف هذا البحث إلى تحديد مدى تبني البنوك لاستراتيجيات التمويل الأخضر في المملكة العربية السعودية، وبيان مدى تأثير التمويل الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في البنوك الخضراء في المملكة العربية السعودية، ولمساعدة متخذي القرار حول إمكانية نجاح عمل وإدارة البنوك الخضراء بما يحقق الأهداف المرجوة في المملكة العربية السعودية، فقد أدركت المملكة العربية السعودية أهمية المطلقة للتمويل المستدام، ولذا عازمت خلال الأشهر الماضية على إطلاق حزمة جديدة من المبادرات الاستثمارية سعياً إلى تعزيز الاستثمار الأخضر بكافة أنواعه، ومن أبرز تلك القرارات هو عزم السعودية إطلاق "سندات خضراء" لتواكب توجهات الدولة وأهدافها في تمويل المشاريع المستدامة والذي يعتبر جزءاً هاماً نصت عليه رؤية المملكة 2030م.

2- دراسات أجنبية:

- دراسة Christine (2001) في البرازيل بعنوان: اعتماد الأساليب التجارية والانحراف عن الرسالة تحول التمويل الأصغر في أمريكا اللاتينية.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير اعتماد الأساليب التجارية على استراتيجيات وأداء مؤسسات التمويل الأصغر في أمريكا اللاتينية. واستكشاف العناصر الرئيسية للنهج التجاري للتمويل الأصغر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال تحليل عدد من الوثائق والبيانات من مؤسسات التمويل الأصغر، وكذلك من خلال الاتصالات المباشرة، وقد توصلت الدراسة إلى أن اعتماد الأساليب التجارية قد دفع مؤسسات التمويل الأصغر خارج رسالتها الأولية لخدمة العملاء الأكثر فقراً. وأن أحجام القروض الأكبر فقط ناتجة عن عوامل مختلفة، مثل اختيار الاستراتيجية، أو فترة الدخول في السوق، أو التطور الطبيعي للمجموعة المستهدفة.

- دراسة Crepon et al (2014) في المغرب بعنوان: تقدير تأثير برامج التمويل الصغير على حياة المقترضين: نتائج من المغرب.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر برامج التمويل الصغير على زيادة معدلات ربحية المشروعات الممولة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال دراسة الحالية لنتائج تقييمات العينات العشوائية لأحد برامج التمويل الصغير في المغرب، وقد بينت

نتائج الدراسة وجود أثر لبرامج التمويل على ربحية المشروعات الصغيرة ولاسيما التي تعتمد على التشغيل الذاتي، ولكن هذا التمويل لم يؤدي إلى انتشار أثر الأرباح على العاملين والمجتمع المحيط بهم

- دراسة Frasca (2008) بعنوان: "سوق متخصصة" التمويل الأصغر الإسلامي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التمويل الإسلامي في التمويل الأصغر للمشروعات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي تعمل جنباً إلى جنب مع مؤسسات التمويل الأصغر التقليدي، وما إذا كان بإمكانها تلبية الاحتياجات المالية لزابن التمويل الأصغر، وتغطية تكاليفها وتلبية الطلب على تقديم خدماته، وتم استخدام المنهج الوصفي من خلال دراسة حالتان عمليتان للتمويل الأصغر الإسلامي (مشروع صندوق جبل الحص في سورية، و مشروع الحديد للتمويل الأصغر الإسلامي في اليمن). وكان من أهم نتائجها أن بإمكان مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي أن تخدم في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتغطي تكاليفها وتحقق أرباحاً جيدة.

3- التعقيب على الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها:

جرى استعراض عدد من الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، وقد تشابهت تلك الدراسات مع الدراسة الحالية من حيث المنهج المستخدم وهو المنهج الوصفي، بينما اختلفت مع بعضها من حيث الحدود المكانية ومن حيث العينة، وتميزت الدراسة الحالية عن جميع الدراسات السابقة من حيث المتغيرات المستقلة وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تحديد المشكلة وبناء الأداة وصياغة الفرضيات.

الفصل الثالث: الإطار النظري

1- تعريف التمويل وأهميته:

يعرّف التمويل بأنه إمداد الأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها كذلك توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع تطوير مشروع عام أو خاص (محمد، 2017) وهو البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقييم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المنشأة المالية (معراج & عمر، 2013).

أما أهمية التمويل فتتجلى بالنقاط الآتية:

- تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، مما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة.
- توفير مناصب شغل جديدة تؤدي إلى القضاء على البطالة.
- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية.
- توفير السكن، توفير العمل (محمد، 2017).
- تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- يساعد على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني.
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات.
- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
- يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي.
- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية (هوارى؛ عمر، 2013)

2- أنواع التمويل:

1-2- التمويل الخاص والذاتي:

ويشتمل على مساهمة صاحب أو أصحاب المشروع في التمويل في حين يفهم من التمويل الذاتي استخدام جزء من إيرادات المشروع في عملية التمويل وفق قرارات إدارة المشروع. ومن أهم مصادر التمويل الداخلي (أموال الملكية) وهي طويلة الأجل وتعتبر في الشركات عبارة عن الأسهم العادية الممتازة والأرباح المحتجزة.

2-2- التمويل الخارجي ويشتمل على:

- القروض: هي عبارة عن اتفاق بين المقرض والمقترض يتم بموجبه حصول المقترض على مبلغ المال يلتزم برده لمقرض في موعد معين تحددها شروط الاتفاق ويتوقع المقرض استرداد قيمة أسهمهم طالما أن المشروع مستمر في العمل.
- السندات: هي عبارة عن وثائق ذات قيمة اسمية غير قابلة للتجزئة ولكنها قابلة للتداول يكتتب فيها المسؤولين وبذلك تصبح اتفاقاً بين الجهة المصدرة له والمكتتب فيها.
- الاستئجار: وهو الانتفاع بالأصل دون امتلاكه في مقابل دفع مبلغ للمالك وذلك بصفة دورية تزيد من مخاطره المالية والتأجير أما مالي أو تشغيلي (المغربي، 2020).

3- مصادر التمويل:

1-3 التمويل الرسمي:

ويتم عن طريق الحصول على التمويل من البنوك التجارية أو البنوك المتخصصة في توجيه التمويل نحو قطاع معين كالبنوك المتخصصة في تمويل القطاع الصناعي أو تمويل القطاع الزراعي أو من مصادر أخرى تتمثل عادة في مؤسسات الإقراض المتخصصة وعادة ما تكون مدعومة من قبل الحكومة والجهات الرسمية أو من خلال طرح الأوراق المالية(أشرف، 2006).

2-3 التمويل غير الرسمي:

ويتم الحصول على الأموال اللازمة للمشروع دون الحاجة إلى اتباع خطوات وإجراءات رسمية وتقديم وثائق وأوراق ثبوتية، ومن أبرز هذه المصادر (المدخرات الشخصية، المدخرات العائلية، الإقراض من العائلة والأصدقاء، شراء المواد من تجار الجملة مقابل الدفع الآجل)(ماهر، 2011)

3-3 التمويل شبه الرسمي:

- ويتم من خلال الاعتماد في توفير مصادر الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مؤسسات التمويل الرسمية، وفي إقراضها على أساليب غير رسمية وذلك من خلال عدة برامج أو نظم فرعية ويشمل:
- نظام إقراض المجموعة: ويعني قيام مجموعة من الأفراد بتكوين (منظمة- جمعية) تجمعهم ويتم الحصول على التمويل اللازم لهم من المؤسسات المالية باسم الرابطة التي تقوم بتوزيع هذا التمويل عليهم.
 - التمويل التعاوني: ويتم عن طريق إنشاء جمعيات الادخار والائتمان التي تقوم على قبول الودائع والمدخرات من أعضائها ثم تقديم التمويل للأعضاء.
 - التمويل عن طريق التسهيلات الائتمانية: قيام التجار بتمويل مستلزمات الانتاج للمنتجين، والصناعات المغذية عن طريق توفير الخامات أو التمويل اللازم من المصانع.
 - التمويل القائم على البر والإحسان: عن طريق القروض الحسنة والزكاة أو الوقف أو الصدقات والوصايا والهبات والاعانات المختلفة(قمر، 2015).

4- مفهوم القروض وأهميتها:

تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء، والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال، وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسارة. وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية، ويحتوي على مفهوم الائتمان أو السلفيات، حتى أنه يمكن أن يكفي بأحد تلك المعاني للدلالة على معنى القروض المصرفية(سلمان، 2015)

5- أهمية القروض:

- تسهم في تمويل المشروعات الاستثمارية المحلية حينما تعجز الموارد المالية المحلية الأخرى عن تغطيتها، كما تسهم في تمويل الاستثمارات الرأسمالية في المحافظات التي لا يمكن أن تمول من التخصيصات المالية السنوية في الموازنة العامة (عثمان، 2019).
- تلعب القروض دوراً هاماً في تمويل حاجات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، فالأموال المقرضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية، ورفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة، والحصول على سلع الإنتاج ذاتها.
- تحسين مستوى المعيشة، وتقديم الخدمات الاجتماعية مع المساعدات الاقتصادية (لطيفة، 2017).
- يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس مال من شخص لآخر، فهو بذلك واسطة للتبادل وواسطة لاستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع، أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال.
- تعد القروض المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته، إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته، ولذلك تولي البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة.
- تعد القروض المصرفية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان التي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول.
- ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يؤدي إلى ارتفاع الفوائد والعمولات، التي تعتبر مصدراً للإيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك، وتبوير وتنظيم قدر ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بجزء من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء (إسماعيل، 2016).

6- خصائص القروض:

- من الخصائص البارزة التي يتميز بها القرض ما يلي:
- المبلغ: يمثل قيمة القرض أو الأموال التي تمنح أو يتضمنها القرض.
- المدة: هي الأجل أو الفترة التي يضع فيها البنك المال تحت حوزة عامليه، و يكون بعد نهايتها المستفيد من القرض ملزماً بالتسديد و هي تصنف إلى ثلاثة أقسام:
- أ. المدة القصيرة: تتراوح ثمانية عشر شهراً وستين.
- ب. المدة المتوسطة: تتراوح بين ثمانية عشر شهراً و سبع سنوات.
- ت. المدة الطويلة: تتراوح بين سبع سنوات على الأقل و عشرين سنة على الأكثر (سعاد، 2014).
- سعر الفائدة: يعرف سعر الفائدة على أنه أجرة المال المقترض، أو ثمن استخدام الأموال أو العائد على رأس المال المستثمر، و هو عائد الزمن عند اقتراض الأموال مقابل تفضيل السيولة، وتتدخل في تحديد معدل الفائدة عدة عوامل منها:
- قيمة القرض-مدة القرض-مرونة الطلب- المنافسة- درجة المخاطر-تكاليف القرض- تدخل البنك المركزي بتحديد الحد الأعلى و الحد الأدنى لقيمة القرض (حماريد، 2017).
- الضمانات: وتكون إما عينية أو شخصية و سوف نتعرف عليها لاحقاً بالتفصيل.

- طريقة السداد: وهناك عدة برامج لعملية سداد القرض و من أهمها:
- يقوم المقترض بتسديد مبلغ الفائدة و أقساط القرض بمبلغ ثابت طيلة فترة الاستحقاق.
- أسعار فائدة متغيرة طيلة فترة الاستحقاق.
- إما بتسديد جزء هام دفعة بسعر فائدة ثابت وجزء آخر بسعر فائدة متغير (شاكر، 2000).

7- مصادر القروض:

- يتكون النظام المصرفي من مجموعة المؤسسات المالية و النقدية و هي التي تقوم بعمليات التمويل، فهي التي تقوم بدور الوساطة بين أصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز المالي، و موارد هذه المؤسسات في منح القروض هي:
- النقود التي خلقتها والتي تغطي ودائعها.
 - الادخار السائل أو قصير المدى الذي تجمعه البنوك.
 - الموارد المقترضة للأجل الطويل و رأسمالها الخاص.
 - موارد صناديق القرض البلدي: تتكون من قروض وهبات الجمعيات المحلية.
 - موارد الشركات المالية، و موارد المؤسسات المتخصصة: تأتي من أسواق رؤوس الأموال.
 - الموارد المالية للخرينة العامة: تجمع الخزينة العامة للموارد من كل نوع سيولة.
 - موارد من المؤسسات المالية و خاصة البنك المركزي الذي يتم حسابها فعندما تحصل هذه المؤسسات على هذه الموارد تقوم بتقديمها في شكل قروض إلى زبائنهم (حماريد، 2017)
 - البنوك والاتحادات الائتمانية.
 - الشركات المقرضة، و تعرف أيضاً بالشركات الداعمة للمشاريع الصغيرة.
 - المحال التجارية، عبر تقسيط المشتريات كالسيارة على سبيل المثال على دفعات.
 - البطاقات الائتمانية، إذ تعتبر كمخزون للمال، وتستخدمها عادة متاجر التجزئة كوسيلة لمساعدة الشركات الصغيرة
- (www. Eqtissad .blog spot.com)

8- أنواع القروض البنكية:

يمكن تصنيف القروض التي يمكن للبنك منحها وفق معايير عديدة ومقاييس متنوعة بالإضافة إلى التطرق إلى مصادر الحصول على الأموال لهذه القروض (إدريس، 2016).

- النوع الأول: القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال:
- نشاطات الاستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة التي لا تتعدى في الغالب اثني عشر شهراً، ونظراً لطبيعتها المتكررة والقصيرة زمنياً فإنها تحتاج إلى نوع معين من التمويل يتلاءم مع هذه الطبيعة وقد كان ذلك من بين العوامل التي دفعت البنوك إلى تطوير طرق عديدة وتقنيات متنوعة لتمويل هذه النشاطات، و تصنف هذه القروض إلى ما يلي:
- القروض العامة:

سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليست موجهة لتمويل أصل بعينه، وتسمى كذلك بالقروض عن طريق الصندوق، أو قروض الخزينة وتلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة ويمكن ذكرها فيما يلي:

- تسهيلات الصندوق: هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة والقصيرة جداً التي يواجهها الزبون، والناجمة عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات، فهي إذا ترمي إلى تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح الزبون، حيث يقطع مبلغ القرض ويتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر مثلاً.
- الحساب المكشوف: هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصاً في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل، ويمنح لمدة تمتد عادة إلى غاية سنة كاملة وهو يستعمل لتمويل نشاط المؤسسة وذلك للاستفادة من الظروف التي يتيحها السوق مثل انخفاض سعر سلعة معينة (الطاهر، 2010).
- القرض الموسمي: تنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه هو يستعمل إذا لمواجهة حاجيات الخزينة الناجمة عن هذا النشاط الموسمي للزبون يمنح لمدة تمتد عادة إلى غاية تسعة أشهر.
- قرض الربط: هو عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب.
- القروض المنتالية: يمنح هذا النوع من القروض للمؤسسات التي تنوي القيام بعملية أو مشروع (إنشاء مصنع أو شراء تجهيزات جديدة) تسديد هذا القرض بالموارد الناجمة عن تحقيق العملية.

- القروض الخاصة:

هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول وسنتناول أنواعه كما يلي:

- تسبيقات على البضائع: هي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض.
- تسبيقات على الصفقات العمومية: الصفقات العمومية هي عبارة عن اتفاقات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية.
- الخصم التجاري: هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون، وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق، ويحل محل الشخص في الدائنية إلى غاية هذا التاريخ، فالبنك يقوم إذن بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجل تسديدها (شاكر، 2000).
- القرض بالالتزام: إن القرض بالالتزام أو بالتوقيع لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك إلى الزبون، وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى، ويتم هذا النوع من القروض حسب الأشكال التالية:
- الضمان الاحتياطي: هو عبارة عن تعهد لضمان القروض الناجمة على خصم الأوراق التجارية.
- الكفالة: يقوم البنك بتوقيع كفالة تضمن تنفيذ كل الالتزامات الخاصة بزيونه (المدين) لغيره (الدائن) وتأخذ الأشكال التالية: الكفالات الجمركية، الكفالات الجبائية، الكفالات الخاصة بالأسواق العمومية.

- القبول: يعتبر القبول بديلاً للسحب عن المكشوف إذ أن البنك يقوم بتأدية خدمة للزبون دون منحه المبلغ ولكن بالتوقيع فقط، أي يلتزم البنك بتسديد الدائن وليس زبونه.
- **القروض المقدمة للأفراد:** هي قروض ذات طابع شخصي، وهدفها تمويل نفقات الاستهلاك الخاصة بالزبائن، ومن بين هذه القروض بطاقات القرض والتي تستعمل في تسديد المشتريات الشخصية للأفراد دون استعمال النقود (إدريس، 2016).
- **النوع الثاني: القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار:** يشمل هذا النوع كل من القروض المتوسطة و طويلة الأجل لتمويل الجزء العلوي من الميزانية، أي الأصول الثابتة و وسائل العمل داخل المؤسسة (سعاد، 2014):
- **النوع الثالث: القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية:**
تكون هذه القروض مرتبطة بتدخل البنوك في التسوية المالية في علاقات ناشئة عن التجارة الدولية، و تسمى بالاعتماد المستندي الذي يحل المشاكل المرتبطة بالمستورد و المصدر أثناء تعاملهم المباشر و المتمثلة في تجميد مبلغ مالي، تجميد مقابل بضاعة، نزاعات تتعلق بعدم تطبيق شروط العقد، فهو يمثل بذلك ضمانات للطرفين. فالاعتماد المستندي اعتماد مقابل بضاعة ينتظر استلامها و يتعهد البنك بالدفع نيابة عن الزبون و يكون قصير الأجل (الطاهر، 2010).

9- قروض تمويل الاستثمارات:

- **القروض المتوسطة الأجل:**
هي قروض موجهة للاستثمارات، والتي لا يتجاوز عمرها 7 سنوات والمخصصة لتجهيزات الإنتاج بصفة الأموال إضافة لاحتتمالات عدم السداد الناجمة عن إمكانية حدوثها على مستوى المركز المالي للمقرض، و هنا نميز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل:
 - قروض قابلة للتعبئة: أي أن البنك المقرض يمكن له إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي للحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض.
 - قروض غير قابلة للتعبئة: أي أن البنك غير قادر على إعادة خصم هذه القروض فيكون مجبراً على انتظار السداد و هنا تظهر مخاطر تجميد الأموال بشكل كبير و ليس للبنك أي طريقة لتفاديها.
 - **القروض طويلة الأجل :**
هي قروض موجهة للاستثمارات طويلة المدى التي تحتاج مبالغ كبيرة لا تقدر على تعبئتها لوحدها، تفوق في الغالب 7 سنوات و تمتد إلى غاية 20 سنة و نظراً لطبيعة هذه القروض فإن البنوك التجارية لا تقوى عليها لذا تقوم البنوك المتخصصة، لاعتمادها على مصادر ادخارية طويلة والمخاطر العالية لهذه القروض تدفعها من التمويل إلى البحث عن الوسائل الكفيلة لتخفيف هذه المخاطر حيث تشترك عدة مؤسسات في التمويل، أو تقوم بطلب ضمانات حقيقية ذات قيمة عالية قبل الشروع في عملية التمويل.
- 1-9- **القرض لإيجاري:**

هو عملية يقوم بموجبها بنكاً أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونياً، وذلك بوضع آلات أو معدات أو أي أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط متفق عليها تسمى ثمن الإيجار.

10- أهداف العملية الإقراضية:

يمكن تقسيم أهداف العملية الإقراضية إلى ما يلي:

- أهداف اقتصادية:

- تغطية العجز المالي للمؤسسة.
- تزويد السوق الوطنية بالمنتجات عوض الإقصاء.
- تحقيق معدل معين من الربح.

- أهداف اجتماعية:

- القضاء على البطالة .
- رفع مستوى العمال اجتماعيا و معاشيا و دمجهم في الحياة الاجتماعية.
- العناية بالمجتمع و تلبية طلباته(الطاهر،2010)

12-1- الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض:

يقوم المختصون في البنوك بإجراء فحص حول طلبات القروض، وذلك من أجل اتخاذ قرار الرفض أو القبول، ويتم هذا الفحص على أساس اعتبارات يمكن النظر إليها كمبادئ أساسية للإقراض وأبرز أهم تلك الاعتبارات كما ذكرها كل من (شاكر، 2000)، (إدريس، 2016) بما يلي:

- سلامة القروض:

القرض البنكي هو نتيجة منح الأموال أو قيدها في حساب المقترض (المدين)، مقابل وعد كتابي بالسداد حسب شروط يتفق عليها، ولا يمنح البنك القرض إلا عندما يثق من سلامته وقدرة الزبون على الوفاء (الدفع)، وهذا دائما حسب الشروط المتفق عليها، ومهما بلغت درجة الحرص والحذر فإن هذا لا يمنع من الوقوع في المخاطر، حيث أنه في كل قرض قد تنشأ بعض الظروف التي تقلل من قدرة العميل على السداد مما يجعل البنك يتحمل بعض الخسائر لذلك يجب على البنك تجنب المخاطر التي لا مبرر لها لأن خسارته في الإقراض تعني قلة أرباحه.

- سيولة القرض:

عندما نقول السيولة نتبادر إلى الأذهان مباشرة توافر البنوك على القدر الكافي من الأموال السائلة أي النقدية والاستثمارات القابلة للتحويل نقداً، إما بالبيع أو بالاقتراض من البنك المركزي، بضمانها من أجل تلبية طلبات السحب دون تأخير وعندما نقول سيولة القروض فيقصد بها سرعة دوران القروض، ويترتب على قصر آجال استحقاق القروض وصغر الفترة بين تاريخ عقد القرض وتاريخ استحقاقه ومن ثمة سرعة دورانه فسيولة القروض تنشأ في 3 حالات:

- أ- القروض القصيرة الأجل ذات السيولة الذاتية: فالقروض التي يتم سدادها من عملية إنتاجية بيع بأموال مقترضة تعتبر ذات سيولة ذاتية، حيث أن القرض يتم سداؤه بمجرد انتهاء فترة الإنتاج وبيع السلع المنتجة.
- ب - القروض مقابل أوراق تجارية: مثل الكمبيالات تتمتع بالسيولة لأن البنك يمكنه إعادة خصم هذه الأوراق لدى البنك المركزي، بشرط مطابقتها للشروط التي يحددها.
- ج- القروض المضمونة بأوراق مالية: حيث يمكن بيعها إذا ما تعسر المقترض عن السداد، وبذلك يضمن البنك الحصول على أمواله.

- التنوع:

ينوع البنك قروضه على العملاء فلا يجب أن يقتصر على نوع معين من المقترضين في نشاط اقتصادي مماثل وإنما يجب أن توزع القروض على مختلف الصناعات والأنشطة التجارية المتباينة ويقصد بالتنوع أيضا عدم تركيز الاقتراض على مناطق معينة، إذ يستحسن توزيع القروض على نطاق جغرافي واسع إن أمكن ، ويتميز هذا التنوع الشامل بتقليل المخاطر وتمكين البنك من استعمال الأموال على طول السنة.

- طبيعة الودائع:

هناك أنواع عديدة من الودائع، ويعتبر البنك المسؤول عن زرع الثقة في نفوس المودعين، ومسؤولية البنك هنا تجاه مودعيه تؤثر بلا شك على طريقة توظيف الأموال.

- القيود القانونية:

توجيهات البنك المركزي توضع في غالب الأحيان قيود قانونية تحد من نشاط البنوك في منح القروض، ويمكن أن تشمل هذه القيود الحدود القصوى للقروض الممكن منحها بدون ضمان للعميل الواحد، ويتم تحديدها على أساس نسبة مئوية من رأس مال البنك واحتياطياته.

- سياسة مجلس الإدارة:

يقوم مجلس إدارة البنك بتحديد السياسة العامة للإقراض وإبراز أنواع القروض التي يمنحها البنك وآجال السداد والضمان الممكن قبوله والقيمة التسليفية للضمان، وسلطة المديرين في منح القروض وإعطاء لجنة القروض ويراقب مجلس الإدارة هذه السياسة الموضوعية.

- مصادر الوفاء بالقروض:

يهتم المقرض دائما بمعرفة مصادر الأموال التي تمكن المقترض من سداد الدين في الوقت المحدد، ولا يعني أن المقرض لا يرجع إليه إلا في حالة العجز على السداد، وفيما يخص القرض غير المضمون فبالرغم من أن المركز النقدي هو الضمان الحقيقي للقرض، قد يتم الوفاء من مصادر أخرى غير مكونات المركز النقدي، وتتلخص مصادر الوفاء بالقروض المضمونة وغير المضمونة من المقترض فيما يلي:

- تحويل الأصول إلى نقد، إما ببيع أوراق مالية أو أصل من الأصول لسداد قيمة القروض أو تحصيل أوراق قبض وديون؛
- الدخل وزيادة رأس المال وذلك عن طريق ادخار جزء من الأرباح أو الدخل أو إصدار أسهم جديدة للبيع؛
- الاقتراض وينشأ من حاجة بعض المشاريع الناجحة التي حققت أرباح إلى الاقتراض على الدوام لإتمام المشروع، ودورة الإنتاج وتوليد الدخل، ويعرف هذا النوع بقرض مشاركة البنك.

- **شروط التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**
قبل القيام بعملية التمويل يقوم البنك بدراسة جدوى المشروع وقدرة العميل على التسديد في الوقت المحدد لدى فهو يقوم بوضع شروط نلخصها فيما يلي:
- **الشروط المتعلقة بالعمل:** ليتمكن البنك من معرفة مدى قدرة عميله على تسديد القروض الممنوحة له فإنه يقوم بدراسة عدة جوانب منها:
 - السمعة والمقدرة: ونعني بذلك إذا ما كان العميل وفي المواعيد استحقاق القروض التي يستلمها ويمكن للبنك التأكد من ذلك من خلال مراقبة مدى انتظام العميل في سداد القروض التي سبق له وأن اقترضها سواء من البنك نفسه أو من بنوك أخرى.
 - الملاءمة المالية: وهي تعني مدى قدرة المقترض على مواجهة التزاماته الحالية في أي لحظة.
 - الضمانات: من أجل زيادة الاحتياطات من أخطار العسر المالي قد يلجأ البنك فضلاً عن الدراسات السابقة إلى طلب ضمانات من العميل خاصة وإنما يشمل طلب أشياء ملموسة ذات قيمة كالضمان قبل منح القرض، الكفالة، الضمان الاحتياطي، الرهن الحيازي.
 - القدرة الإدارية والفنية للمقترض: وهي تعطي اطمئناناً على حسن إدارة المشروع الممول ونجاحه. وفي هذا الشأن يراعي البنك عنصرين أساسيين هما:
 - الوقت المستغرق في البحث والحصول على المعلومات.
 - تكلفة الحصول على المعلومات (Farouk bouyakoub, 2000).
- **الشروط المتعلقة بالقرض: وأهم هذه الشروط ما يلي:**
 - مبلغ القرض: يقع ضمن اهتمام البنك التجاري والتأكد من كفاية مبلغ القرض الذي يطلبه العميل البنك يفضل أن يكون مبلغ القرض المطلوب من طرف العميل كافياً لمواجهة احتياجاته حتى لا يتفاجأ بمزيد من الطلبات.
 - مدة القرض: إنه وبحكم تركيبة موارد البنوك التجارية فإنها تقوم عموماً بمنح قروض قصيرة الأجل وهذا لا يعني ألا تقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل.
 - مصادر الوفاء: ونقصد بها مصادر وفاء العميل حيث يقوم البنك بالتأكد من وجود هذه المصادر لدى العميل (إدريس، 2016).

11- أهمية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

أصبحت المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بمثابة قاطرة رئيسة لدفع التنمية الاقتصادية في عدد من بلدان العالم خاصة النامية منها نظراً لدورها في توفير فرص العمل بكلفة استثمارية أقل من المشروعات الكبيرة، وتكاملها في سلاسل إنتاج السلع والخدمات مع المشروعات الكبيرة بما يساعد على تنويع هيكل الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين مستويات الدخل الفردي، وهو ما جعل العديد من اقتصادات السوق الناشئة والدول النامية تعول عليها كثيراً لخفض معدلات البطالة والفقر لا سيما في المناطق الريفية والمناطق الواعدة اقتصادياً بما يساعد على التوازن في تحقيق التنمية الاقتصادية. في هذا السياق، تقدر مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة بحوالي 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و 60 في المائة في التشغيل بالقطاع الرسمي حسب بيانات البنك الدولي. ينتظر أن تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً بارزاً في

تخفيف حدة البطالة في الدول النامية خلال السنوات المقبلة، ذلك لقدرتها العالية على خلق فرص العمل، حيث تساهم في خلق 4 من بين كل 5 فرص عمل جديدة يتم توفيرها في القطاع الرسمي (World Bank, 2015).

إضافة لما سبق، فإن نمط أعمال المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يتواكب بشكل أكبر مع التحولات في نمط الإنتاج العالمي التي تتمثل في تزايد دور قطاع الخدمات وارتفاع مساهمته في القيمة المضافة مقارنة بقطاعي الصناعة والزراعة. تتراوح مساهمة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول العربية بين 22 و 80 في المائة، حيث تنخفض تلك المساهمة في الدول المصدرة للنفط، وترتفع في الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً.

كما يتراوح متوسط مساهمة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في التشغيل في القطاع الرسمي في الدول العربية بين 9.9 و 49 في المائة مقابل حوالي 60 في المائة للمتوسط المسجل في الدول النامية (عبد المنعم وآخرون، 2019).

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

1- مكان تطبيق الدراسة شركة (مداركو) لسحب وتلوين الألمنيوم:

بدأت مسيرة مصنع مؤسسة المدار الحديث لسحب و تلوين الألمنيوم في عام 1997 م وتهدف هذه الشركة إلى تطوير الصناعة بالمملكة العربية السعودية , من خلال سد العجز و الحاجة لقطاعات الألمنيوم في السوق المحلية و للتصدير إلى دول التعاون الخليجي و الدول العربية , وتعد من المنتجين لقطاعات الألمنيوم المتنوعة الخاصة بالمطابخ و الأبواب والشبابيك و القطاعات الإنشائية بطاقة إنتاجية تزيد عن 800 طن شهرياً , ومن الرائدین في مجال زخرفة و تلوين الألمنيوم بالأشكال الخشبية بطاقة تزيد عن 300 طن شهرياً , وبهدف توفير المواد الخام و المواد المساعدة بالعملية الإنتاجية قامت الشركة باستيراد خطوط إنتاج متطورة لإنتاج المواد الخام و المساعدة و حققت إلى الآن إكتفاء ذاتي 70% , منها خط صهر و صب الألمنيوم لصناعة المواد الخام (بليتات الألمنيوم) , و الأفلام البلاستيكية لزخرفة الألمنيوم والزوايا البلاستيكية لتجميع قطاعات الألمنيوم, وتعد هذه الشركة من المشروعات المتوسطة في المملكة العربية السعودية.

2- مجتمع الدراسة وعينتها:

شمل مجتمع الدراسة العاملين في شركة (مداركو) لسحب وتلوين الألمنيوم، وقد تكونت عينة الدراسة من (64) عاملاً في مختلف فروع الشركة في المملكة العربية السعودية.

3- أداة الدراسة:

تكونت أداة الدراسة من استمارة استقصاء (استبيان) تم تصميمها من قبل الباحث بالاستناد إلى عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة مثل درسا عصام وكمال الدين (2015)، وهبه et al (2019)، وعلاء الدين (2023)، وفراس (2023) ويبين الجدول (1) توزيع عبارات الاستبيان على محاوره.

الجدول (1) توزيع عبارات الاستبيان على محاوره

م	المحور	نوع المتغير	أرقام العبارات	المجموع
1	قروض التمويل	مستقل	13-1	13
2	تأسيس المشروع	تابع	18-14	5
3	القدرة التنافسية	تابع	28-19	10
4	الحصة السوقية	تابع	37-29	9

يتبين من الجدول (1) أن الاستبيان قد تكون من (4) محاور توزعت على (37) عبارة، إذ يمثل البعد الأول (قروض التمويل) المتغير المستقل، بينما تمثل باقي الأبعاد المتغيرات التابعة. وقد تمت الاستجابة على الاستبيان باستخدام مقياس ليكرت الخماسي الموضح في الجدول (2).

الجدول (2) مفتاح التصحيح لاستجابات أفراد عينة الدراسة على الاستبيان

الاستجابة في الاستبيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

4- التحقق من ثبات نتائج الاستبيان:

تم التحقق من ثبات نتائج الاستبيان من خلال تطبيقه على عينة صغيرة من خارج العينة النهائية للبحث تكونت من (16) عاملاً، ثم تم استخراج معاملات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) على كل محور والجدول (3) يبين نتائج ذلك.

الجدول (3) ثبات الاستبيان بطريقة ألفا كرونباخ

م	المحور	مجموع العبارات	قيم ألفا كرونباخ
1	قروض التمويل	13	0.762
2	تأسيس المشروع	5	0.701
3	القدرة التنافسية	10	0.782
4	الحصة السوقية	9	0.742

يتبين من الجدول (3) أن قيم معاملات ألفا كرونباخ على محاور الاستبيان أكبر من (0.700) مما يشير إلى ثبات عالٍ لنتائج الاستبيان. وبالتالي يتبين مما سبق صلاحية الاستبيان للتطبيق.

الفصل الخامس: نتائج الدراسة ومناقشتها

- الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقروض التمويل على تأسيس المشروع وتطويره من وجهة نظر العاملين في شركة مداركو لسحب وتلويين الألمنيوم في المملكة العربية السعودية.

لاختبار هذه الفرضية جرى استخدام تحليل الانحدار البسيط لتحديد أثر قروض التمويل على تأسيس المشروع وتطويره من وجهة نظر العاملين في شركة مداركو لسحب وتلويين الألمنيوم في المملكة العربية السعودية. إذ تم أولاً اختبار صلاحية النموذج بين المتغير المستقل (قروض التمويل) والمتغير التابع (تأسيس المشروع وتطويره) من خلال استخراج تحليل التباين الأحادي والجدول (11) يوضح نتائج ذلك.

الجدول (4) نتائج تحليل التباين الأحادي للعلاقة بين قروض التمويل و تأسيس المشروع

(n = 64)

المصدر	Sum of Squares مجموع المربعات	df درجات الحرية	Mean Square متوسط المربعات	F	Sig القيمة الاحتمالية
Regression الانحدار	72.282	1	72.282	108.071	0.000
Residual البواقي	41.468	62	.669		
Total الكلية	113.750	63			

يتبين من الجدول (4) أن القيمة الاحتمالية لاختبار (F) أصغر من (0.05) ما يعني وجود علاقة خطية بين قروض التمويل وتأسيس المشروع وتطويره، أي أن المتغير المستقل (قروض التمويل) صالح للتنبؤ بالمتغير التابع (تأسيس المشروع وتطويره). مما يثبت صلاحية النموذج لاختبار العلاقة بين المتغيرين.

ثم تم استخراج قيم معامل الارتباط ومعامل التحديد بين قروض التمويل وتأسيس المشروع وتطويره، والجدول (5) يبين نتائج ذلك.

الجدول (5) قيم معامل الارتباط ومعامل التحديد بين قروض التمويل و تأسيس المشروع
(n = 64)

المتغيرات	R	Sig	R ²
معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية	معامل التحديد	
قروض التمويل	0.797	0.00	0.635
تأسيس المشروع وتطويره			

يتبين من الجدول (5) أن قيمة معامل الارتباط بين قروض التمويل و تأسيس المشروع و تطويره قد بلغت (0.797)، وهي قيمة موجبة ودالة إحصائياً عند (0.01)، ما يعني وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين قروض التمويل و تأسيس المشروع و تطويره.

كما يتبين من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد بلغت (0.635) أي أن المتغير المستقل (قروض التمويل) يفسر ما قدره (63.5%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (تأسيس المشروع و تطويره)، والنسبة الباقية تفسرها متغيرات أخرى ليست محل الدراسة الحالية.

كما يبين الجدول (6) النتائج النهائية لتحليل الانحدار البسيط (Stepwise Regression) لأثر قروض التمويل على تأسيس المشروع و تطويره.

الجدول (6) نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر قروض التمويل على تأسيس المشروع

المتغير المستقل	B	Std. Error	Beta	t	القيمة الاحتمالية
Sig		الخطأ المعياري			
الثابت (Constant)	6.268	1.151	0.797	5.445	0.000
قروض التمويل	0.284	0.027		10.396	0.000

يتبين من الجدول (6) وجود أثر دال إحصائياً لقروض التمويل على تأسيس المشروع و تطويره إذ إن القيمة الاحتمالية لاختبار (t) أصغر من (0.05)، كما يبين الجدول (6) أن قيمة B قد بلغت (0.284) أي أن زيادة الاهتمام في قروض التمويل تساهم في تأسيس المشروع و تطويره بما قيمته (0.284).

ما يعني قبول الفرضية الأولى وبالتالي وجود أثر ذو دلالة إحصائية لقروض التمويل على تأسيس المشروع و تطويره من وجهة نظر العاملين في شركة مداركو لسحب وتلويين الألمنيوم في المملكة العربية السعودية.

تفسير نتائج الفرضية الأولى:

بينت نتائج الفرضية الأولى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لقروض التمويل على تأسيس المشروع و تطويره من وجهة نظر العاملين في شركة مداركو لسحب وتلويين الألمنيوم في المملكة العربية السعودية. إذ يلجأ الكثير من أصحاب المشروعات إلى المصارف الحكومية أو الخاصة بهدف الاقتراض قبل البدء بالمشروع، فتشكل القروض القاعدة التي يبنى عليها المشروع، إذ تعد المصارف على مختلف

أنواعها من أهم مصادر تمويل المراحل الأولى من المشروعات، كما تسهم قروض التمويل في تطوير المشروع من خلال توفير السيولة اللازمة لصيانة الآلات والمعدات وتحديثها، وتدريب العاملين، وإنشاء خطوط إنتاج جديدة،

- الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقروض التمويل على القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر العاملين في شركة مداركو لسحب وتلويين الألمنيوم في المملكة العربية السعودية.

لاختبار هذه الفرضية جرى استخدام تحليل الانحدار البسيط لتحديد أثر قروض التمويل على القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر العاملين في شركة مداركو لسحب وتلويين الألمنيوم في المملكة العربية السعودية. إذ تم أولاً اختبار صلاحية النموذج بين المتغير المستقل (قروض التمويل) والمتغير التابع (القدرة التنافسية) من خلال استخراج تحليل التباين الأحادي والجدول (7) يوضح نتائج ذلك.

الجدول (7) نتائج تحليل التباين الأحادي للعلاقة بين قروض التمويل و القدرة التنافسية

(n = 64)

المصدر	Sum of Squares مجموع المربعات	df درجات الحرية	Mean Square متوسط المربعات	F	Sig القيمة الاحتمالية
Regression الانحدار	998.679	1	998.679	88.988	0.000
Residual البواقي	695.805	62	11.223		
Total الكلية	1694.484	63			

يتبين من الجدول (7) أن القيمة الاحتمالية لاختبار (F) أصغر من (0.05) مما يعني وجود علاقة خطية بين قروض التمويل و القدرة التنافسية، أي أن المتغير المستقل (قروض التمويل) صالح للتنبؤ بالمتغير التابع (القدرة التنافسية). مما يثبت صلاحية النموذج لاختبار العلاقة بين المتغيرين.

ثم تم استخراج قيم معامل الارتباط ومعامل التحديد بين قروض التمويل و القدرة التنافسية، والجدول (8) يبين نتائج ذلك.

الجدول (8) قيم معامل الارتباط ومعامل التحديد بين قروض التمويل و القدرة التنافسية

(n = 64)

المتغيرات	R معامل الارتباط	Sig القيمة الاحتمالية	R ² معامل التحديد
قروض التمويل	0.786	0.000	0.589
القدرة التنافسية			

يتبين من الجدول (8) أن قيمة معامل الارتباط بين قروض التمويل والقدرة التنافسية قد بلغت (0.786)، وهي قيمة موجبة ودالة إحصائياً عند (0.01)، مما يعني وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين قروض التمويل والقدرة التنافسية.

كما يتبين من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد بلغت (0.589) أي أن المتغير المستقل (قروض التمويل) يفسر ما قدره (58.9%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (القدرة التنافسية)، والنسبة الباقية تفسرها متغيرات أخرى ليست محل الدراسة الحالية.

كما يبين الجدول (9) النتائج النهائية لتحليل الانحدار البسيط (Stepwise Regression) لأثر قروض التمويل على القدرة التنافسية.

الجدول (9) نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر قروض التمويل على القدرة التنافسية

القيمة الاحتمالية Sig	t	Beta	Std. Error الخطأ المعياري	B	المتغير المستقل
0.004	2.978	0.786	4.715	-14.040	الثابت (Constant)
0.000	9.433		0.112	1.057	قروض التمويل

يتبين من الجدول (9) وجود أثر دال إحصائياً لقروض التمويل على القدرة التنافسية إذ إن القيمة الاحتمالية لاختبار (t) أصغر من (0.05)، كما يبين الجدول (9) أن قيمة B قد بلغت (1.057) أي أن زيادة الاهتمام في قروض التمويل تزيد من القدرة التنافسية بما قيمته (1.057).

مما يعني قبول الفرضية الثانية وبالتالي وجود أثر ذو دلالة إحصائية لقروض التمويل على القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر العاملين في شركة مداركو لسحب وتلويين الألمنيوم في المملكة العربية السعودية.

- تفسير نتائج الفرضية الثانية:

بينت نتائج الفرضية الثانية وجود أثر ذو دلالة إحصائية لقروض التمويل على القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر العاملين في شركة مداركو لسحب وتلويين الألمنيوم في المملكة العربية السعودية، إذ إن قروض التمويل يمكن أن تساهم في زيادة القدرة التنافسية للمشروع ولا سيما فيما يتعلق بالتكلفة من خلال زيادة حجم رأس مال المشروع، وبالتالي تطوير قدرة المشروع في الحصول على تجهيزات جديدة تمكن من تقديم منتجات مميزة، وتمكنها من توفير كميات كبيرة من المواد الأولية اللازمة للمنتجات والتي أيضاً تمكن من تقديم المنتجات بسعر أقل.

- الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقروض التمويل على الحصة السوقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر العاملين في شركة مداركو لسحب وتلويين الألمنيوم في المملكة العربية السعودية.

لاختبار هذه الفرضية جرى استخدام تحليل الانحدار البسيط لتحديد أثر لقروض التمويل على الحصة السوقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر العاملين في شركة مداركو لسحب وتلويين الألمنيوم في المملكة العربية السعودية. إذ تم أولاً اختبار صلاحية النموذج بين المتغير المستقل (قروض التمويل) والمتغير التابع (الحصة السوقية) من خلال استخراج تحليل التباين الأحادي والجدول (10) يوضح نتائج ذلك.

الجدول (10) نتائج تحليل التباين الأحادي للعلاقة بين قروض التمويل و الحصة السوقية

(n = 64)

المصدر	Sum of Squares مجموع المربعات	df درجات الحرية	Mean Square متوسط المربعات	F	Sig القيمة الاحتمالية
Regression الانحدار	672.534	1	672.534	59.044	0.000
Residual البواقي	706.200	62	11.390		
Total الكلية	1378.734	63			

يتبين من الجدول (10) أن القيمة الاحتمالية لاختبار (F) أصغر من (0.05) مما يعني وجود علاقة خطية بين قروض التمويل والقدرة التنافسية، أي أن المتغير المستقل (قروض التمويل) صالح للتنبؤ بالمتغير التابع (الحصة السوقية). مما يثبت صلاحية النموذج لاختبار العلاقة بين المتغيرين.

ثم تم استخراج قيم معامل الارتباط ومعامل التحديد بين قروض التمويل و الحصة السوقية، والجدول (19) يبين نتائج ذلك.

الجدول (11) قيم معامل الارتباط ومعامل التحديد بين قروض التمويل والحصة السوقية

(n = 64)

المتغيرات	R معامل الارتباط	Sig القيمة الاحتمالية	R ² معامل التحديد
قروض التمويل	0.698	0.00	0.488
الحصة السوقية			

يتبين من الجدول (11) أن قيمة معامل الارتباط بين قروض التمويل والحصة السوقية قد بلغت (0.698)، وهي قيمة موجبة ودالة إحصائياً عند (0.01)، مما يعني وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين قروض التمويل و الحصة السوقية.

كما يتبين من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد بلغت (0.488) أي أن المتغير المستقل (قروض التمويل) يفسر ما قدره (48.8%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (الحصة السوقية)، والنسبة الباقية تفسرها متغيرات أخرى ليست محل الدراسة الحالية.

كما يبين الجدول (12) النتائج النهائية لتحليل الانحدار البسيط (Stepwise Regression) لأثر قروض التمويل على الحصة السوقية.

الجدول (12) نتائج تحليل الانحدار البسيط لأثر قروض التمويل على الحصة السوقية

(n = 64)

القيمة الاحتمالية Sig	t	Beta	Std. Error الخطأ المعياري	B	المتغير المستقل
0.011	-1.263	0.698	4.750	5.999	الثابت (Constant)
0.000	7.684		0.113	0.868	قروض التمويل

يتبين من الجدول (12) وجود أثر دال إحصائياً لقروض التمويل على الحصة السوقية إذ إن القيمة الاحتمالية لاختبار (t) أصغر من (0.05)، كما يبين الجدول (12) أن قيمة B قد بلغت (0.686) أي أن زيادة الاهتمام في قروض التمويل تزيد من القدرة التنافسية بما قيمته (0.686).

مما يعني قبول الفرضية الثالثة وبالتالي وجود أثر ذو دلالة إحصائية لقروض التمويل على الحصة السوقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر العاملين في شركة مداركو لسحب وتلوين الألمنيوم في المملة العربية السعودية.

- تفسير نتائج الفرضية الثالثة:

بينت نتائج الفرضية الثالثة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لقروض التمويل على الحصة السوقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر العاملين في شركة مداركو لسحب وتلوين الألمنيوم في المملة العربية السعودية، إذ إن قروض التمويل يمكن أن توفر وتعزز العوامل التي تؤثر على الحصة السوقية مثل عدم الاعتماد على منتج أو خدمة واحدة، أو تقديم المنتج بأكثر من شكل، فضلاً عن الاهتمام بتدريب الموارد البشرية والعمل على استقطاب العناصر البشرية المتخصصة القادرة على تقديم الإضافة لها، والاهتمام بالقيمة المضافة للعملاء من خلال التميز في حزمة الخدمات أو المنتجات المقدمة، والاهتمام بسياسة التسعير وجعلها أكثر تنافسية.

المقترحات والتوصيات:

- دراسة احتياجات الشركات من قروض التمويل وتقديم خيارات أوسع لتلبية هذه الاحتياجات.
- تبسيط الإجراءات المتعلقة بالحصول على قروض تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولاسيما بالنسبة للمشروعات التي هي في طور التأسيس.
- تنفيذ دورات تدريبية لمديري المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمكنهم من استثمار القروض بالطريقة الأنسب.
- التخفيف من فوائد القروض المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- التخفيف من الضرائب على المشروعات الصغيرة والمتوسطة الممولة من المصارف بالنسبة للسنوات الخمس الأولى من عمر المشروع.
- تأجيل استحقاق الأقساط المستحقة على قروض تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لبعد ستة أشهر أو سنة من منح القرض.
- التسبيق والتعاون بين مختلف المصارف والجهات ذات العلاقة لوضع استراتيجية شاملة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتحقق من أن القروض تحقق الأهداف التي وجدت لأجلها.

ملخص البحث:

هدف هذا البحث إلى تحديد أثر قروض التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ومن أجل تحقيق هدف البحث تم استخدام المنهج الوصفي من خلال تصميم استبيان تألف من (37) عبارة توزعت على أربعة محاور تمثل متغيرات البحث التابعة والمستقلة، أما عينة البحث فقد تألفت من (64) عاملاً في شركة (مداركو) لسحب وتلوين الألمنيوم في المملكة العربية السعودية ، وقد توصل البحث إلى النتائج الآتية:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقروض التمويل على تأسيس المشروع وتطويره من وجهة نظر العاملين في شركة مداركو لسحب وتلوين الألمنيوم في المملكة العربية السعودية
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقروض التمويل على القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر العاملين في شركة مداركو لسحب وتلوين الألمنيوم في المملكة العربية السعودية
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقروض التمويل على الحصة السوقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر العاملين في شركة مداركو لسحب وتلوين الألمنيوم في المملكة العربية السعودية.

المراجع:

- الكتب:

- أحمد محي خلف صقر، المشروعات الصغيرة الفكرة وآلية التنفيذ، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2019.
- إسماعيل إبراهيم عبد الباقي. إدارة البنوك التجارية، دار المنهل للنشر و التوزيع. 2016
- سلمان محمد سلمان. الإدارة المالية العامة، دار المعنز للنشر والتوزيع. 2015
- شاكرك القزويني. محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. 2000
- الطاهر لطرش. تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. 2010
- عثمان سلمان غيلان العبودي . الإشكالات الدستورية والقانونية في تنظيم الاختصاصات المالية الاتحادية، المركز العربي للنشر و التوزيع. 2019
- لطيفة مصباح حمير. تطور أزمة الديمقراطية التقليدية في عصر العولمة: دراسة تحليلية من الرؤية القارية العالمية في إطار الأنظمة السياسية والقانونية في ظل أطوار القرن الواحد والعشرين، ط2، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، 2017.

- محمد الفاتح محمود بشير المغربي. إدارة التمويل المصرفي، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، 2020
- محمد عبدالله شاهين. سياسات التمويل وأثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية، دار حميثرا للنشر والترجمة. 2017
- معراج هوارى ؛ عمر حاج سعيد. التمويل التأجيري المفاهيم والأسس، كنوز المعرفة: الجزائر. 2013

- المجلات:

- أشرف محمد دوابه. إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، العدد الرابع، القاهرة. 2006
- رفعت فتحي متولي يوسف، التمويل الإسلامي و مساهمته في تمويل مشروعات البنية التحتية : دراسة حالة : المملكة العربية السعودية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد (28)، العدد (3)، 2020
- سعد عبد محمد، معوقات عمل المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة في العراق. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السابع. 2018
- عصام عبد الوهاب بوب ؛ كمال الدين محمد عثمان البشير. دور التمويل الأصغر في تطوير المشروعات الصغيرة: تجربة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية. ورقة بحثية، متاحة على الرابط: 2015
https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2586540
- عصام عبد الوهاب بوب، كمال الدين محمد عثمان البشير، دور التمويل الأصغر في تطوير المشروعات الصغيرة: تجربة مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية. ورقة بحثية، متاحة على الرابط:
https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2586540 2015
- علا السيد محمد،.. التمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (دراسة مقارنة بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي): التجربة المصرية. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. المجلد (19)، العدد (4). 2018

- علاء الدين عبد اللطيف إبراهيم. دراسة تحليلية لدور قروض التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية، 3(2)، 1489-1527. 2023
- غفار أحمد سليمان،. صعوبات التمويل الصغير وأثره على الفئة المستهدفة دراسة ميدانية على المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير في سورية. مجلة جامعة تشرين لمبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (40)، العدد(5)، ص 519-538. 2018
- فاطمة عبدالله محمد عطية، التمويل الإسلامي وأدوات السياسة النقدية لدعم وتشجيع المشاريع المتوسطة والصغيرة. مجلة التجارة والتمويل، المجلد (40) العدد (2)، 2020
- فراس عزت عقلة الكساسبة، رؤية 2030 الخريجين السعوديين وتحديات إنشاء المشروعات الصغيرة الرائدة دراسة حالة: جامعات سعودية مختارة. مجلة العلم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد (3)، العدد (4)
- قمر المللي،. المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، مجلة جامعة البعث، المجلد (39)، العدد(37)، ص 11-41. 2017
- محمد غازي سليمان الحبشي بعنوان: دور التمويل الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في البنوك السعودي، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية، المجلد (41)، العدد(41)، 2024
- هبة عبد المنعم، ؛ الوليد طلحة، ؛ طارق إسماعيل. النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي. 2019

- المذكرات والأطروحات:

- إدريس بن بخمة. دور القروض المصرفية في تمويل المشاريع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة ببنك الجزائر الخارجي 2009-2011. رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر. 2016
- محمد غالب عمار،. أثر برامج التمويل على تنمية المشاريع متناهية الصغر " دراسة حالة الإغاثة الإسلامية، قطاع غزة". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة. 2014
- ماهر المحروق. سياسات حماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر العربي لتنمية الموارد البشرية، الرياض. 2011
- سعاد دحاوي عربية. دور القروض في تفعيل الاستثمارات دراسة تطبيقية ببنك القرض الشعبي الجزائري CPA وكالة مغنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-ملحقة مغنية، الجزائر. 2014
- حماريد، هوارية. أهمية القروض البنكية في تمويل الاستثمار – دراسة حالة البنك الفلاحة والتنمية الريفية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر. 2017

- المراجع الأجنبية:

- Christine, Robert Beck.(2001). Adoption Of Business Methods And Deviation From The Message Microfinance In Latin America (CGAP) Microfinance Program
- Crepon, B., Devoto, F., Dufio, E., Parentte, W., Estimating The Impact Of Microcredit On Those Who Take It Up Evidence From A Randomize Experiment In Morocco. National Bureau Of Conomic Research (NBER), NBER Working Paper No.20144, Cambridge, USA
- Farsca ,Alexandra (2008), " A Further Niche Market: Islamic Microfinance In The Middle East And North Africa" Center For Middle Eastern Studies & Mccombs School Of Business, University Of Texas At Austin, November.
- Farouk Bouyakou.(2000). Entreprise Et Le Financement Bancaire, Casbah Edition, Alger.
- Www. Eqtissad .Blog Spot.Com.

الملاحق (الاستبيان)

يقوم **الباحث** بإجراء بحث بعنوان:

أثر قروض التمويل في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتطبيق على شركة
(مداركو) لسحب وتلويين الألمنيوم في المملكة العربية السعودية

الرجاء المساهمة في البحث من خلال الاستجابة على عبارات الاستبيان مما يمكن أن يساعد في تطوير سياسة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

علماً أن الاجابات لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

مع فائق الشكر والامتنان.

- عدد القروض التي حصلت عليها الشركة:

☐ قرض واحد

☐ قرضين

☐ أكثر من قرضين

قروض التمويل					موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1) حصلت الشركة على قروض تمويل متعددة									
2) يناسب سقف قروض التمويل المشروعات المتوسطة									
3) تم منح قروض تمويل المشروعات بشروط ميسرة									
4) تم منح قروض تمويل المشروعات ضمن فترة زمنية قصيرة									
5) تم توفير الضمانات المطلوبة للحصول على قرض تمويل المشروعات بسهولة									
6) يتطلب الحصول على قرض تمويل المشروعات إجراءات روتينية بسيطة									
7) تم منح قروض تمويل المشروعات من مؤسسات متعددة حكومية وخاصة									
8) تتناسب الأقساط الشهرية لقروض التمويل حجم المشروع									
9) تناسب المدة الزمنية المحددة لتسديد القروض حجم المشروع									
10) يتوفر أنواع متعددة من قروض التمويل تلبي مختلف احتياجات الشركات									
11) تتواجد المؤسسات التي تمنح قروض تمويل المشروعات في مناطق جغرافية متعددة									
12) تحقق سياسية تمويل المشروعات تكافؤ الفرص لكل الشركات في الحصول على القروض									
13) تناسب قيمة الفائدة على قروض التمويل مختلف أنواع المشروعات									
تأسيس المشروع وتطويره					موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
14) ساهمت قروض التمويل في توفير السيولة النقدية اللازمة للمشروع									
15) ساهمت قروض التمويل في توفير البنية التحتية للمشروع									
16) تمكنت الشركة من خلال قروض التمويل من توفير المعدات والأجهزة اللازمة للمشروع									
17) ساعدت قروض التمويل في تأمين تكاليف الدراسات الأولية للمشروع									
18) استطاعت الشركة من خلال قروض التمويل الانطلاق بالمشروع									
القدرة التنافسية					موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة

					19) أدى تمويل المشروع إلى تحسن في نوعية المنتجات التي تقدمها الشركة
					20) ساهم تمويل المشروع في تقديم منتجات فريدة
					21) تقوم الشركة بتخفيض أسعار المنتجات بشكل منافس
					22) حققت منتجات الشركة تميزاً ملحوظاً بالنسبة للمنتجات المنافسة
					23) تلبى المنتجات التي تقدمها الشركة كافة احتياجات العملاء
					24) تقوم الشركة بتطوير المنتجات بشكل مستمر
					25) يتم تسليم المنتجات في وقت قصير نسبياً
					26) تروج الشركة للمنتجات بطرق وأساليب مميزة
					27) تقدم الشركة منتجات بجودة عالية
					28) تقدم الشركة منتجات ذات تصاميم مميزة
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الحصة السوقية
					29) يزداد إجمالي مبيعات الشركة مقارنة مع مبيعات الشركات المنافسة
					30) حققت الشركة حصة سوقية أكبر خلال العام مقارنة مع العام السابق
					31) تتال منتجات الشركة التي يقدمها رضا العملاء
					32) تزداد أعداد عملاء الشركة بشكل مستمر
					33) يطلب العملاء المنتجات التي تقدمها الشركة بالتحديد
					34) يؤجل العملاء شراء المنتجات من شركات منافسة في حال لم توفرها الشركة في الوقت الحالي
					35) قلّ عدد الشكاوي والملاحظات حول المنتجات التي تقدمها الشركة هذا العام عن العام الماضي
					36) تزداد أرباح الشركة بشكل مستمر
					37) يزداد حجم الشركة بشكل مستمر

